سبع سنوات من الإبداع

ELITE
النخبة

أكتوبر 2018- أكتوبر 2025

المجلد 1، العدد 73، أكتوبر 2025، ربيع الثاني1447هـ

جريدة النخبة تصدر دوريا من كلية الاقتصاد و العلوم السياسية-جامعة القاهرة منذ أكتوبر 2018

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. حنان محمد علي

رئيس التحرير
د.رامي مجدي أحمد

تصدر دوريا عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

النُخْبَة

نَحنُ نصنعُ النُخَب...

المجلد 1، العدد 73، أكتوبر 2025، ربيع الثاني1447هـ

صممها رامي مجدي أحمد في أكتوبر 2018

كليتنا تحصد المركز الأول في جائزة التميز الحكومي علي مستوى جامعة القاهرة

مجلس الإدارة

أ.د.حنان محمد علي (رئيس مجلس الإدارة) --أ.د.عادلة محمد رجب (عضوا)--أ.د.ثناء أحمد إسماعيل (عضوا) --أ.د. نيفين عبد الخالق (عضوا) --**د.رامي مجدي (رئيس التحرير)**

هيئة التحرير

أ.كارولين شريف , أ.جاسمن نبيل

سبع سنوات من الإبداع (2018-2025)

لقاء مع سعادة السفيرة منى عمر

فريدة إبراهيم- جني عمر- علياء مصطفي- كريم أشرف

سعدت وتشرفت جريدة النخبة بلقاء ثري وممتع مع السفيرة مني عمر، قامة دبلوماسية رفيعة المستوى، ومثال حي على العطاء الذي لا ينضب في خدمة الوطن، مسيرتها الحافلة ليست مجرد سجل وظيفي، بل هي قصة نجاح سطرتها بحروف من إنجازات، الشخصية الدبلوماسية البارزة التي تركت بصمة واضحة في خدمة مصر وقضاياها الدولية.

وهي خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كما تولت سيادتها منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، بالإضافة إلى كونها المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية للدول الإفريقية، وأمين عام المجلس القومي للمرأة سابقاً، كما تم انتخاب سيادتها مؤخراً عضواً في اللجنة الأمم المتحدة الخاصة بالاشخاص ذوي الأصول الافريقية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف، وقد أثبتت أن الدبلوماسية لا تقتصر علي السياسة الخارجية فحسب، بل تمتد لتشمل الدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا التنمية.

يشرفنا أن نلتقي بسعادتها للحديث عن تجربتها الثرية، وكيف يمكن للدبلوماسية أن تكون أداة قوية لتعزيز السلام والتعاون الإقليمي والدولي.

س1) **كيف أسهمت دراستكم في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تشكيل شخصيتكم وصقل مهارتكم الدبلوماسية؟**

الدراسة في الكلية بالمواد التي درسناها كانت بالتأكيد تؤهل بالتحديد لامتحان الخارجية، لأن من الأشياء المهمة للقبول بالخارجية هو الامتحان التحريري ثم الامتحان الشفوي، وللكلية دور في تفتيح المدارك وتساعد الشخص على ممارسة العمل بعد ذلك في وزارة الخارجية، ومن الأساتذة الذين أثروا في فهناك الكثير منهم حقيقة، فقد درس لي الأستاذ بطرس غالي (فيما يتعلق بالدراسات الأفريقية) وهذا جعلني أقتنع وأتيقن بأن مستقبل مصر وأهم بعد بالنسبة لنا هو البعد الأفريقي.

وبالتالي عندما التحقت بالخارجية حرصت أن يكون

عملي مرتبط بالشأن الأفريقي، وحتى عندما تم تعييني كسفيرة لمصر في الدنمارك طلبت وقتها أن أذهب إلى إثيوبيا بدلاً من الدنمارك، وكنت حزينة أنه تم تعييني في أوروبا، وبالتالي كان للكلية تأثير كبير في تشكيل توجهي داخل الخارجية نفسها.

س2) ما هي الذكريات التي لا تزال عالقة في ذهنكم من فترة الدراسة؟ وهل كان هناك أستاذ أو مادة معينة ألهمتكم بشكل شخصي أو في المجال العملي؟

كانت فترة مهمة للغاية حيث كان هناك حراك سياسي كبير (وكان هذا وقت الرئيس الأسبق أنور السادات، وبعد خروجنا من النكسة)، فكنا كشباب في الجامعات وقتها في حالة ثورة نتيجة لتواجد إسرائيل في سيناء، كنت اشارك بنشاط في الحراك السياسي القائم آن ذاك.

ولم يتم الاكتفاء بالثورات فكان هناك مجلات حائط كنا نكتبها وكان هناك اجتماعات مستمرة بشكل منتظم وكان هناك لقاءات يتم عقدها مع مسئولين (من الاتحاد الاشتراكي، منظمة الشباب)، كما أنني اشتركت في كل الأنشطة التي كانت متواجدة بالكلية وقتها (الأنشطة الثقافية، الرياضية، الفنية، السياسية، الدينية)، وبالتالي فإن هذه الفترة بالتأكيد كان لها التأثير علي في حياتي بعد ذلك.

وبالنسبة لدور الأساتذة، فكل عضو من أعضاء هيئة التدريس كان ملهم بالنسبة لنا بشكل أو بآخر، فعلي سبيل المثال كان هناك دكتور يدعي حامد ربيع (كان من ضمن الجهابذة المتواجدون داخل الكلية)، وكان الأساتذة المتواجدون في الفترة الزمنية التي كنا وقتها طلبة بالكلية يعتبروا من الأشخاص الكبار في مجالهم وتخصصهم، وأتوقع أن تصل الأجيال الحالية إلى هذا المستوي ولكن بعد عدد من السنين، وكما ذكرت فللدكتور بطرس غالي تأثير كبير على توجهي نحو أفريقيا، وبشكل عام كل الدكاترة والأساتذة الذين درسوا لي كان لهم تأثير ودور ملحوظ.

س3) من خلال خبرتكم في بناء العلاقات الدبلوماسية في دول خرجت من صراعات مثل رواندا وجنوب إفريقيا، ما أبرز التحديات التي واجهتموها في هذا السياق؟

أبرز التحديات بالنسبة لي كانت تمثيل مصر و رعاية المصالح المصرية في الخارج و كذلك الحفاظ علي مصالح الجالية المصرية خاصة في الدول التي تمر بأزمات سياسية مثل جنوب افريقيا و رواندا.

التحدي الثاني وهو في غاية الأهمية بالنسبة لنا "كوزارة الخارجية" وهو حماية الجالية المصرية المتواجدة، ففي رواندا كانت هناك هجمات من الهوتو علي العاصمة "كيجالي"، وذلك بعدما تولت التوتسي الحكم وشكلت حكومة وطنية، لكن جماعات الهوتو المتمردة التي كانت متمركزة علي الحدود مع الكونغو كانوا يقوموا بالضرب بشكل عشوائي في العاصمة، وكنت بالفعل قمت بتجهيز مكان كبير يحتوي علي مواد غذائية ومياه واتفقت مع أفراد الجالية المصرية المتواجدون هناك لنكون علي تواصل في حالة حدوث شيء ما وكيف يستطيعون اللجوء إلي السفارة وكيف نرحلهم بحيث نقوم بحمايتهم، فحماية الجالية المصرية أو المواطنين المصريين المتواجدين في بلد من البلاد التي تتعرض لنزاعات هي أولوية مطلقة بالنسبة لنا.

س4) في ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة، كيف ترين دور مصر في الوساطة وحل النزاعات داخل القارة الأفريقية، لاسيما في الأزمة السودانية وتعقيدات ملف سد النهضة؟

هذا موضوع في غاية الأهمية، فالدور المصري له أكثر من محور، فهناك المحور الأول:الثنائي الذي يهدف لتنمية كافة الانماط، سواء في المحافل الدولية من خلال اجتماع وزير الخارجية مع نظرائه من وزراء خارجية الدول الأخرى، أو استضافة رئيس الجمهورية لممثلي الدول الأخرى والتحدث عن الأولويات مثل: أزمة غزة، الأزمة السودانية، الأزمة الليبية وغيره، فمثل هذه الموضوعات تكون أساسية علي جدول الحديث الذي يكون بين السيد الرئيس ونظيره من أي دولة في العالم، والفترة الأخيرة أصبح هناك إبراز شديد لما يعرف بدبلوماسية الرئاسة، وهذا ما لم يكن متواجد من قبل بنفس الدرجة ولا الحجم، خاصة وأنه من الفترة الأخيرة في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك كان خفت هذا الدور بشكل كبير، ولكن مع تولي الرئيس السيسي أصبح هناك دور لدبلوماسية الرئاسة وهذا يكون أكثر تأثيراً وأسرع.

المحور الثاني: المتعدد وهو المتمثل في دور مصر داخل المنظمات سواء كانت دولية مثل الأمم المتحدة، أو إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، ووفقاً للمحور المتعدد فإن مصر كانت في اجتماعات الأمم المتحدة تمثل القارة الإفريقية وتقوم بتوعية وتعريف الدول الأخرى ببشاعة الأحداث المتواجدة داخل دول القارة، وتجدي "كمصر" حلول تساعد الدول على إنهاء أزماتها ونزاعاتها.

فبالنسبة لموضوع السودان مثلاً، فإن مصر في اجتماعاتها مع مختلف الأطراف تتحدث عن تلك الأزمة وتعتبرها أولوية بالنسبة لها، فتتحدث مصر عن أهمية وقف توريد السلاح لجماعات الميليشيا، أهمية وجود حوار وطني، أهمية وقف إطلاق النار، أهمية عملية إعادة البناء، نفس الوضع بالنسبة لغزة وأي نزاع آخر في المنطقة، وللدلالة علي دور مصر كان الرئيس السيسي في أوقات هو المتحدث باسم القارة الإفريقية في موضوعات تغير المناخ، وكان في المحافل الدولية يمثل إفريقيا بأكملها ويتحدث عن تداعيات تغير المناخ علي القارة الإفريقية، وأنه يجب أن يكون هناك نوع من أنواع الدعم وتقديم المساعدات، وتأثير ذلك علي عملية اللاجئين الذين يتركون القارة ويغادرون لأوروبا نتيجة موضوعات تغير المناخ، وبالتالي هذا يوضح أن مصر دورها لا ينحصر فقط علي الموضوعات السياسية، بل أيضاً علي موضوعات مثل: تغير المناخ، نقل العلوم والتكنولوجيا.

وبالنسبة لموضوع سد النهضة والذي يعتبر أمن قومي (فهو يمثل الأمن المائي المصري) وهو مسألة حياة أو موت لكل المصريين، والحقيقة أن أسلوب مصر لحل هذا النزاع هو أسلوب قانوني، فمصر تلتزم بقواعد القانون الدولي وتطلب من إثيوبيا أن تعقد معنا "كمصر" اتفاق قانوني ملزم، لأن الأزمة الحقيقية التي تواجه مصر ليس في بناء السد فقد تم بناءه بالفعل بل المشكلة تكمن في التشغيل وفي أوقات الجفاف (والتي قد تستمر لمدة 7 أو 9 سنوات)، خاصة وأن المواطن المصري تحت خط الفقر المائي بالفعل فهذا الموضوع لا يحتمل أي نسبة خطأ، وأيضاً مصر لا تلجأ إلي القوة الخشنة (hard power) وهي القوة العسكرية علي الرغم من قدرة مصر علي استخدامها وهذا يعبر عن قدرة مصر علي التحكم، وضبط النفس، واحترام لصورة مصر أمام المجتمع الدولي، وأنا أؤيد هذا النهج القانوني والمحترم الذي يحافظ علي شكل مصر أمام العالم.

س5) كيف يمكن للدبلوماسية المصرية أن تحافظ على مصالحها القومية والتزاماتها التاريخية تجاه القارة الإفريقية؟

في واقع الأمر هناك تكامل حقيقي بين مصلحة مصر القومية والتزاماتها التاريخية تجاه القارة، بمعني إنه من أهم الأشياء لمصر أن تنمي علاقاتها مع دول القارة الإفريقية وبالتالي التزامات مصر التي تنفذها بالفعل تتمثل في عدة نقاط، فعلي سبيل المثال مصر ليست دولة غنية بل دولة اقتصادياً تمر بظروف صعبة لكن حريصة علي مساعدة الدول الإفريقية، كإرسال العقول المصرية المتخصصة، وقد ساهمت مصر في بناء جامعات داخل دول في القارة الإفريقية، في رواندا مثلاً بعد الحرب الداخلية التي كانت قائمة هناك ساهمنا في بداية الإذاعة الرواندية، هناك دورات تقوم بها مصر للإعلاميين بشكل مستمر، منح تُقدم في كل الجامعات المصرية، هناك أيضاً دور قوي وبناءً للكنيسة القبطية في دول كثيرة بالقارة ،الي جانب دور الازهر الشريف ومنحه و مراكزه التابعة لتدريس الدين و الاسلام.

كل هذه الأشياء تستعملها مصر كأدوات لتعزيز علاقاتها مع دول القارة ومساعدتها (حتى ولو لا أستطيع دعمهم "كمصر" بأموال ونقود)، وبالتالي يمكن القول إن المصلحة القومية لمصر لا تتعارض مع التزاماتها التاريخية تجاه القارة، ولكن مكملين لبعضهم البعض.

س6) بصفتك مؤسسة لعدة منظمات مجتمع مدني، ما هو الدور الذي ترين أنه يجب أن يلعبه المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية في مصر، خاصة في مجالات التمكين الاقتصادي والاجتماعي؟

بعدما انتهيت من عملي في الخارجية (أصبحت علي المعاش)، بدأت أتوجه بالإضافة إلي إفريقيا لموضوعات المرأة، وركزت علي منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة، فعلي سبيل المثال كان هناك مؤسسة باسم

"سلمي" لمناهضة العنف ضد المرأة، وكنت عضو في المجلس القومي للمرأة ورئيس لجنة العلاقات الخارجية به وأمين عام للمجلس القومي للمرأة، فالتوجه كان لمنظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة وليس لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام، فأنا أؤكد أن المرأة هي نصف المجتمع وبلا شك تؤثر علي النصف الأخر، ودورها في تهيئة المجتمع وتنميته وتشكيله، وبالتالي التركيز علي الاهتمام بالمرأة وإنه يتم تعليمها وتثقيفها وتوجيهها، فنقوم بعمل دورات للمرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها والقوانين الموجودة التي تتحدث عنها.

ومن خلال عملي في الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الأصول الأفريقية، هناك أيضاً اهتمام بتمكينهم في مجال التعليم ومنحهم وظائف عليا وهناك حديث عن إعطائهم تعويضات، و علي المستوي العربي و حرصا علي مساهمة المراة العربية في صناعة و حفظ السلام، انشأنا في جامعة الدول العربية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، وأنا أمثل مصر في هذه الشبكة، وهذه الشبكة موجودة على مستوي كافة الدول العربية ومن خلالها نعمل على تأهيل السيدات أن يكون لهم دور في عمليات الوساطة والمفاوضات في النزاعات التي من المحتمل أن تصبح موجودة على الساحة.

س7) أنتم توليتم منصب الأمين العام للمجلس القومي للمرأة، كما أنكم ناشطون في العديد من منظمات تمكين المرأة، فما هي أبرز الإنجازات التي تفخرون بها في هذا المجال؟

في الحقيقة المهام التي قمت بها وما تم تنفيذه حتي في فترة رئاستي للمجلس لا يمكن أن اعتبره عمل فردي، فكل المجلس بل كل الدولة تعمل عليه، فلا انسب المجد لي فقط، وكل شيء تم فعله أفخر به، ففي خلال تواجدي في المجلس كان هناك موضوعات عن التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل قوي جداً، فكان المجلس ككل يقوم بدور أكثر من رائع وكان هذا الموضوع يتم بالاتفاق مع البنك المركزي وكافة البنوك المصرية، بالإضافة إلي أنه كان هناك مؤسسة تدريبية تقوم بتدريب السيدات علي الحرف اليدوية وكيفية تسويقها، وكنا نقوم بعمل معارض لهم لمساعدتهم، وكان هناك تدريب دائم لما يعرف بالتدريب السياسي للمرأة حتي تستطيع الدخول في البرلمان أو أن تشارك مشاركة إيجابية في الانتخابات، كل تلك الأشياء بالطبع افتخر بها ولكن افتخر بها كعمل جماعي قمنا به، وافتخر أيضاً بأنه تم تكريمي من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي واعتبرني نموذج للمرأة المصرية وكان ذلك في الاحتفالات بيوم المرأة المصرية، ومن الأشياء الإيجابية في النظام السياسي المصري الحالي هو أنه تم الالتفات لموضوعات كانت مهمشة ومن أهمها الإنجازات التي تحققت في مجال المرأة.

س8) في رأيكم، ما الذي ما زال ينقص المرأة المصرية للوصول إلى مساواة حقيقية في المشاركة السياسية والاقتصادية؟

بالنسبة إلي أري أن الذي لا يزال ينقص المرأة المصرية هو التعليم، فالتعليم هو أساس كل شيء، فالمرأة المتعلمة تكون واعية لحقوقها وواجباتها تجاه المجتمع، وتستطيع الاعتماد علي نفسها، وتربية أولادها وتقويم سلوكهم وتنشئتهم تنشئة سليمة، ومن وجهة نظري أري أن عدد النساء المتعلمات ليس بالكبير، فعلي سبيل المثال النساء اللاتي يعيشن فيما يُعرف "بمناطق العشوائيات" يواجهن صعوبات ومشكلات بالغة لا يمكن تخيلها (مشاكل مع أولادهن، ومع جيرانهن، ومع أزواجهن، ومشاكل نفسية)، وبالتالي فالنقطة الجوهرية وأساس لحل كل تلك المشكلات قولاً واحداً هو التعليم.

س9) ما النصيحة التي توجهونها لطلاب الكلية اليوم ليستفيدوا أقصي استفادة من سنوات الدراسة، وما هي مقومات ومتطلبات الشخص القادر على الالتحاق بالسلك الدبلوماسي؟

أولاً وبدون مبالغة حقيقةً، فأنا أري أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي أهم كلية في الجامعات، لما لها من دور في تفتيح المدارك في كل نواحي الحياة، فطالب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يري كل ما يحدث في العالم من حوله سواء من الناحية الاقتصادية، سواء من الناحية الاجتماعية، أو من الناحية الإنسانية،

أو حتى من الناحية السياسية، فهذا يساعد الملتحق بالكلية على أن يعمل في أي مجال وليس فقط بالخارجية، فهناك زملاء يعملون الآن في أماكن لا يمكن توقعها، فتستطيع أن تعمل بالبرلمان، أو في المجال الإعلامي، فأنا افتخر أنني التحقت في يوم من الأيام بهذه الكلية، ولها الفضل الأكبر في تكوين الشخصية وتكوين العقلية.

أما فيما يتعلق بمقومات الدخول للسلك الدبلوماسي، فيجب علي الشخص أن يكون لديه إمام بالموضوعات الموجودة ليستطيع تجاوز الامتحان فيها، فيحتاج لمعرفة بمعلومات عن القانون الدولي، وعن الاقتصاد، ومعرفة ما يحدث في الدول المجاورة (سواء العربية أو الأفريقية)، بالإضافة

لعامل اللغة فهو مهم جداً، وليس المقصود لغة أجنبية فقط بل أيضاً مهم جداً العناية باللغة العربية، وكانت التعليمات التي يتم توجيهها لي أنه إذا كنا في محفل دولي ونتكلم كرئاسة وفد يجب أن اتحدث باللغة العربية، والعامل المهم أيضاً هو الشخصية، فضروري أن يكون لديك شخصية متوازنة قادرة على أن تري المشكلة وتجد حل لها، فالحياة في وزارة الخارجية ليست كما يتناقلها البعض بالخروج من حفلة والدخول إلي أخري، هذا ليس صحيح، فالشخص داخل وزارة الخارجية يمر بظروف صعبة جداً علي المستوي الشخصي (سواء رجل، أو امرأة)، وأيضاً وزارة الخارجية لديها شهداء قُتلوا أثناء تواجدهم في السفارات، وتوجد صعوبات كحالة غلق الحدود وقت أزمة "فيروس كورونا" كان هناك غلق للمطارات ولا يوجد سفر.

فيجب على الشخص أن يكون لديه مرونة للتعامل والتأقلم مع أي ظرف يحدث وأن يجد الحلول والبدائل، فالإنسان الذي يرغب بالتوجه للعمل الدبلوماسي من الضروري أن يعلم أنه ليس بالعمل السهل فهو عمل صعب علي الرغم من الرونق الذي يحيط به من الخارج، وبالتالي أثناء العمل الوضع يكون مختلف تماماً.

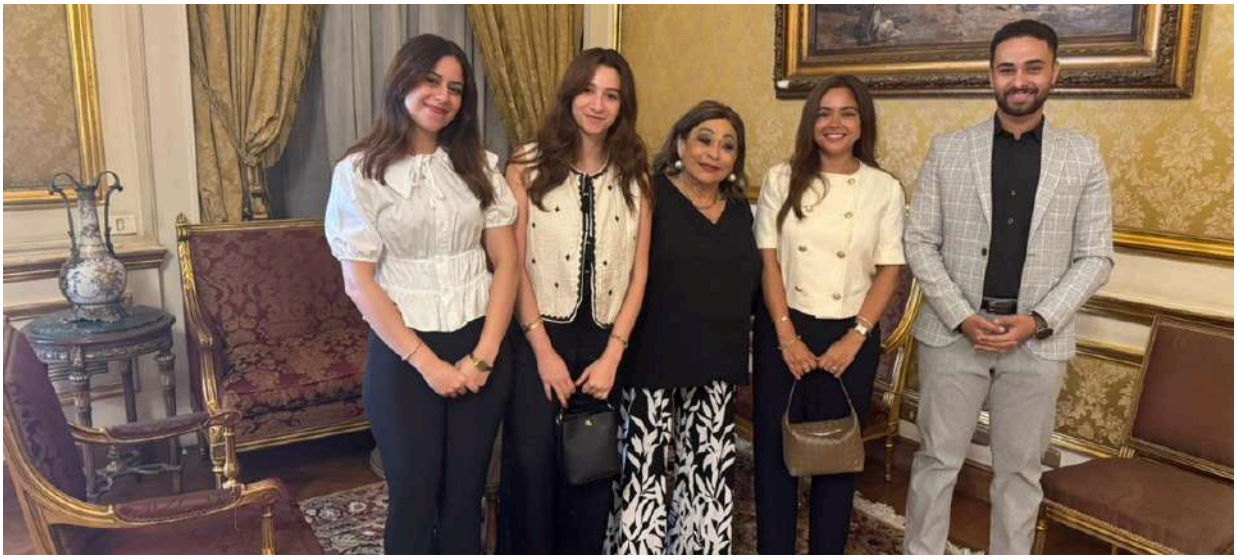

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحصد المركز الأول في جائزة التميز الحكومي على مستوى جامعة القاهرة

في إنجاز جديد يضاف إلى سجلها الحافل، فازت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة بالمركز الأول في جائزة التميز الحكومي على مستوى جامعة القاهرة، وذلك ضمن منافسة قوية شاركت فيها كليات الجامعة.

التخطيط والتنمية الاقتصادية حول آليات ومعايير الجائزة، حيث قامت كل كلية بتحديد نوعين من المهام يتم العمل عليهما. كما تم اختيار "سفير تميز" عن كل كلية لإدارة ملف التميز وإعداد الوثائق الخاصة بالجائزة، إضافة إلى تكليف مقيم من كل كلية للمشاركة في التقييم المتبادل (على أن يقيم كلية أخرى غير كليته). وقد كانت أ.د. ميادة عارف – أستاذ مساعد الحوسبة الاجتماعية بالكلية – هي سفير التميز عن كليتنا.

وفي هذا السياق، أكدت أ.د. حنان محمد علي – القائم بأعمال عميد الكلية، أن الفوز بالمركز الأول هو ثمرة جهد متواصل من جميع منسوبي الكلية من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وإداريين، مشيرةً إلى أن هذا الإنجاز يعكس روح الفريق الواحد والتفاني في العمل. وأضافت أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تثبت عامًا بعد عام أنها نموذج للتفوق والريادة الأكاديمية والإدارية، بما يعزز مكانتها على المستويين الوطني والإقليمي.

شهادة

تتقدم جامعة القاهرة بالشكر والتقدير إلى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

لمشاركتها في جائزة التميز الحكومي الداخلي بجامعة القاهرة (النسخة الأولى 2025)
جائزة المؤسسة الحكومية المتميزة (الكليات)

رئيس الجامعة
أ.د/ محمد سامي عبد الصادق

ق / نائب رئيس الجامعة
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
أ.د/ عادة عبد الباري

وبعد مرحلة التصفية الأولى، تم اختيار خمس كليات للتأهل للمرحلة النهائية، ثم تم إعلان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ضمن أفضل ثلاث كليات بالجامعة، لتتوج بالمركز الأول وتصبح مؤهلة للمنافسة على الجائزة على المستوى الوطني.

وبعد مرحلة التصفية الأولى، تم اختيار خمس كليات للتأهل للمرحلة النهائية، ثم تم إعلان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ضمن أفضل ثلاث كليات بالجامعة، لتتوج بالمركز الأول وتصبح مؤهلة للمنافسة على الجائزة على المستوى الوطني، حيث سيتم تصعيد أعلى خمسة كليات من جامعة القاهرة لخوض المنافسة على المستوى الوطني.

هذا الإنجاز يعكس التميز المؤسسي والالتزام بمعايير الجودة والحوكمة الذي تتبناه الكلية، ويؤكد مكانتها الريادية كبيت خبرة علمي وأكاديمي يسهم بفاعلية في دعم مسيرة التنمية وصناعة القرار على المستويين الوطني والإقليمي.

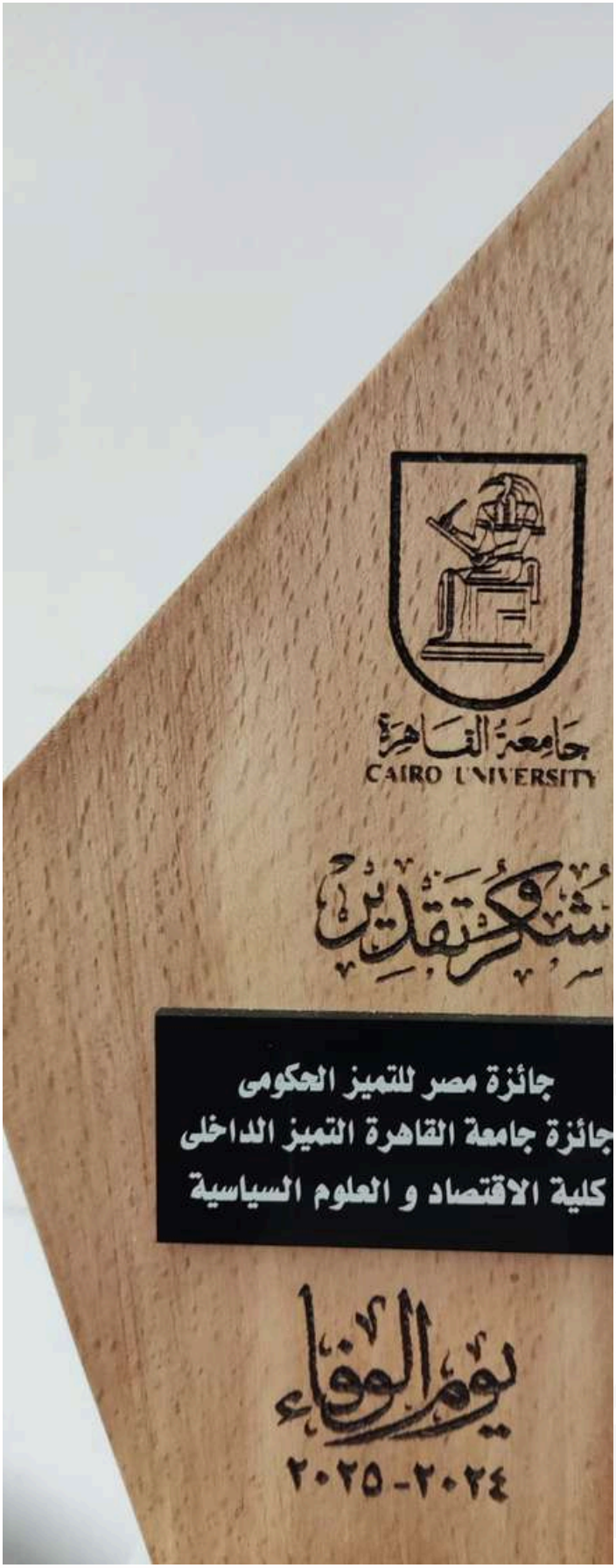

من الترحيب إلى التميز: أسبوع استقبال مميز يجهز الطلاب لقيادة المستقبل

منار محمود - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

أُسدل الستار على فعاليات أسبوع استقبال استثنائي ومكثف امتد من 20 إلى 24 سبتمبر 2025، في رحاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . لم يكن الأسبوع مجرد جولات تعريفية، بل كان جرعة مكثفة من الترحيب والتوجيه صممتها الكلية لدمج الطلاب الجدد فوراً في الحياة الأكاديمية والسياسية والاقتصادية على أعلى مستوى.

كان اليوم الأول مخصصاً لـ شحن الطاقات الطلابية. انطلقت فعاليات اليوم بندوة تعريفية شاملة عن الأنشطة الطلابية التي تقدمها إدارة رعاية الشباب والتي تعد شريان الحياة في الكلية وقامت بتقديمها الدكتورة نرمين مديرة رعاية الشباب

حيث تحدثت عن دور رعاية الشباب في ترشيح الطلاب للتدريبات والوظائف المختلفة، وكيف يمكن للطلاب الانضمام إلى الأنشطة السبعة التي تقع تحت إشراف الرعاية والتي تضم فريق المسرح، الجوالة، اللجنة الرياضية،..إلخ.

وقد قام ممثل عن كل نشاط بتوضيح طبيعته وكيف يمكن الاستفادة من النشاط عند الانضمام إليه، وكيف تُثقل هذه الأنشطة مهارات الطلاب وتنمي شخصيتهم.

وقد تلت هذه الفقرة فقرة احتفاء خاصة لتكريم الطلاب الحاصلين على بطولات رياضية وتم تكريمهم من قِبل الدكتور ممدوح اسماعيل وكيل الكلية، لتؤكد الكلية أن التميز لا يقتصر على التحصيل الأكاديمي فقط، كما أكد الدكتور ممدوح اسماعيل أن هذا التكريم يُعد بمثابة إعلان غير رسمي للاستعداد لنشاط جديد بزخم وشغف جديد.

واختتم اليوم بلقاء مع ممثلي اتحاد الطلاب برئاسة بسام احمد والذي قام بالترحيب بالطلاب الجدد في بيتهم الثاني، وتحدث عن أهمية الاتحاد ودوره كجسر يربط بين الطلاب وإدارة الكلية، كما تحدث عن الأنشطة التي يقدمها الاتحاد وتُعد المدرسة الصيفية من أبرز هذه الأنشطة.

شهد اليوم الثاني انطلاقاً فكرياً قوياً، بلقاء هام قدمه محافظ الأقصر الأسبق ومدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة الأسبق اللواء سمير فرج تحت عنوان "تحديات الأمن القومي المصري"، مما أدخل الطلاب مباشرة في صميم التفكير الاستراتيجي.

بدأ اللواء سمير فرج حديثه بتشجيع الطلاب على ضرورة معرفة كل شخص لهدفه وتحدث عن مؤتمر عُقد عن الحرية في الولايات المتحدة بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن وماهي الدروس المستفادة للشرق الأوسط ، كما تحدث عن الأوضاع في سوريا واحتلال جبل الشيخ وهضبة الجولان، بالإضافة إلى الحديث عن مفاوضات غزة.

واختتمت هذه المحاضرة الغنية والمثمرة بتلقى اللواء عدة أسئلة من الطلاب والإجابة عنها بصدر رحب، وكان من أبرزها كيف يكون لدينا وعي بالأمن القومي والأحداث التي تدور حولنا وعدم الانسياق وراء كل مايتم تداوله.

تلا تلك المحاضرة المحطة الأهم والأكثر رسمية والتي تم فيها تقديم الرؤية الاستراتيجية للكلية وقد بدأت ب اللقاء الترحيبي مع الدكتورة/ حنان محمد علي عميدة الكلية والتي قامت بالترحيب بالطلاب والحديث عن نماذج من بعض خريجي وأساتذة الكلية الذين تم اختيارهم للعمل في وزارات مختلفة، بالإضافة إلي كلمة وكلاء الكلية، ورؤساء الأقسام الرئيسة والفرعية، واعطاء نصائح للطلاب لعدم التركيز فقط على المناهج بل ضرورة المشاركة في الأنشطة والنماذج المختلفة التي توفرها الكلية.

بالإضافة إلي لقاء مع منسقة وحدة الجودة والحديث عن كيفية قياس جودة المناهج وكيف يتم تطبيقها على الامتحانات النهائية، وأهمية الاستبيانات التي يتم طرحها للمقررات والدكاترة والأساتذة المساعدين.

ركز اليوم الثالث على التفاصيل الأكاديمية والمهاراتية. حيث اجتمع الطلاب مع ممثلة الساعات المعتمدة الدكتورة عزة، لفك شفرات النظام التعليمي الجديد والحديث عن كل ما يخص نظام الساعات المعتمدة والمعدل التراكمي، والحذف والاضافة، ومتطلبات الاقسام، ومعدل الساعات التي من المفترض ألا يقل عنها الطالب في السنة الدراسية، بالإضافة إلي كيفية حساب التقديرات والنقاط المناظرة.

كما خصصت جلسة هامة مع منسقة الأنشطة الطلابية للحديث عن نماذج المحاكاة والمبادرات داخل الكلية، مشجعة الطلاب على عدم الاكتفاء بالمقاعد الدراسية والانخراط الفعال.

وقام ممثل كل نموذج بالتعريف بمهام النموذج واللجان المختلفة وأدوارها واللغات المستخدمة، بالإضافة إلى استقبالهم لأسئلة الطلاب عن كل ما يتعلق بالنماذج والإجابة عنها.

كان اليوم الرابع بمثابة "نافذة الكلية على العالم". فقد التقى الطلاب مع مدير المكتبة للتعرف على الخدمات البحثية والموارد الهائلة التي توفرها الكلية والحديث عن المكتبة الرقمية وكيفية استخدامها للبحث عن الكتب المتاحة بالإضافة إلى خدمة البحث عن الرسائل العلمية وكيفية البحث عنها بطريقة صحيحة.

تلا ذلك لقاء بالغ الأهمية مع مديرة مكتب التعاون الدولي والمنح التبادلية، حيث تم إطلاع الطلاب على الفرص المتاحة للبعثات والمنح الخارجية والتبادل الطلابي الدولي وهما منحتي Erasmus و Chicago وأهميتهما في السيرة الذاتية وتأثيرهما على شخصيات الطلاب

وأهمية الخطاب التحفيزي، بالإضافة إلي وجود بعض النماذج من طلاب الكلية والذين حصلوا على هذه المنح من قبل لمشاركة تجاربهم مع الطلاب الجدد.

شهد اليوم الختامي قمة الأسبوع الفكرية: ندوة السفير محمد العرابي، وزير الخارجية الأسبق، ورئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية، تحت عنوان "الدبلوماسية المصرية في عالم متغير". قدمت الندوة تحليلاً عميقاً للقضايا التي تعتبر جوهر دراسة العلوم السياسية، والتي تضمنت نقاشات حول مفاهيم مثل "لا سياسة بدون قوة ردع" و "السياسة عابرة للحدود"، وكيف أننا الأن نحيا في ظل نظام عالمي جديد، كما تحدث سيادته عن عدة أحداث سياسية مهمة وكان التركيز بشكل أكبر على الأحداث التي تغير شكل العلاقات الدولية مثل الثورة الإيرانية، وانهيار سور برلين، وغزو امريكا للعراق، كما تحدث عن أهمية دراسة التاريخ لكل الاقسام وخاصة لدارسي العلوم السياسية.

واختتم الأسبوع بلقاء توجيهي مع المشرفة على وحدة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي للحديث عن الوحدة وكيف نستفيد من الذكاء الاصطناعي واستخدامه بما يُعزز مصالحنا.

تلاه توزيع جوائز المسابقات التي أقيمت على مدار الأيام والتي تضمنت أنشطة ثقافية، فنية، شطرنج، تنس، بالإضافة إلي تكريم المنسقين والمنظمين للأسبوع.

أسبوع الاستقبال لدفعة 2026/2025 كان نقطة تحول حقيقية، وقد أكدت إدارة الكلية أن كثافة وشمولية فعاليات هذا الأسبوع تأتي تأكيداً على التزام الكلية بتوفير بداية متميزة ومحترفة للمسيرة التعليمية، وتجهيز الطلاب بوعي أكاديمي ووطني شامل.

حصول فريق من طلاب الكلية على المركز الثالث في مسابقة FINTECH Got Talent

تحت رعاية البنك المركزي المصري، وبالتعاون مع المعهد المصرفي المصري و اتحاد بنوك مصر وبنك مصر، حقق طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة إنجازًا جديدًا يضاف إلى سجل الكلية.

فقد حصل فريق من طلاب الكلية على المركز الثالث في مسابقة FINTECH Got Talent التي نظمها البنك المركزي المصري، وذلك من خلال ابتكارهم لحل زراعي رقمي مبتكر تحت اسم "AgriDawar".

شارك الفريق في المنافسة بين 31 جامعة مصرية، وتمكن من تحقيق هذا المركز المتقدم بجدارة، مما يعكس تميز طلاب الكلية وريادتهم في مجال التكنولوجيا المالية.

وسيواصل الفريق مشواره بالمشاركة في مسابقة Arab Fintech Challenge المنعقدة في دبي، ضمن فعاليات معرض العالمي GITEX NORTH STAR 2025 ممثلاً لمصر على المستوى الإقليمي.

الفريق تحت إشراف الدكتورة ياسمين غريب - أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ويتكون من:

1. أسامة عمرو
2. رقية أشرف
3. لبني طارق
4. زينة حازم
5. مازن سلامة

ويأتي هذا الإنجاز برعاية ودعم الأستاذ الدكتور محمد سامي رئيس جامعة القاهرة وإشراف الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي عميدة الكلية، التي تحرص دائمًا على تشجيع طلاب الكلية على التميز والمشاركة في المبادرات والمسابقات التي تعزز من قدراتهم الأكاديمية والعملية.

كل التوفيق لأبطالنا في المرحلة القادمة، ونفخر بكم دائمًا!

مصر بعد صندوق النقد: بين الاستقلال الاقتصادي و مخاطر التمويل

فريده حورانية- اقتصاد- الفرقة الثالثة

يعد صندوق النقد الدولي من الهيئات العالمية التي تهدف لتمويل البلاد لتحسين اقتصادها مقابل بعض التعديلات للنهوض بالاقتصاد. وقد شهدت مصر عدة تجارب مع الاقتراض من صندوق النقد الدولي والتي بدأت في سبعينيات القرن الماضي والتي كانت تهدف لتثبيت الاقتصاد في عهد السادات ومن ثم تلاها عدة اقتراضات ابرزهم عام 2016 الذي وقعت فيه مصر علي برنامج إصلاح اقتصادي مدته 3 سنوات بقيمة 12 مليار دولار والذي يهدف لمعالجة عجز الموازنة والدين العام وركود الاستثمار ولكن كان من أهم شروط هذا البرنامج بجانب تخفيض دعم الطاقة تدريجيا هو تعويم الجنيه المصري مما يعني أن قيمة العملة المصرية انخفضت بشكل كبير أمام الدولار.

ثم لجات مصر لأكثر من مرة للصندوق بهدف الدعم المالي ولكن الشروط المفروضة كانت توحي بزيادة تدخل الصندوق في سيادة شئون البلاد مثل شرط بيع حصص من شركات وبنوك مصرية كما ان انخفاض الدعم علي بعض المنتجات وغلاء الأسعار بسبب زيادة التضخم أدي لغضب الشعب. وبالتأكيد لن تستمر مصر في الاقتراض من الصندوق لكن ماذا بعد انتهاء الاعتماد علي قروض صندوق النقد الدولي؟

إذا اتخذت مصر قرارا بالتوقف عن الاعتماد علي تمويل صندوق النقد الدولي سيصبح لدى مصر استقلال مالي واقتصادي لأن هدف صندوق النقد مثله مثل هدف المسكنات يقوم بضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد المصري فينتعش لمدة قصيرة ومن ثم يعود للركود مرة أخرى ولكن إذا اعتمدت مصر علي تمويلها الذاتي أو الدين الداخلي كالسندات وأذون الخزانة سيتم التمويل بشكل سريع وسينتعش الاقتصاد علي المدى البعيد فيجب علي مصر الاعتماد علي مواردها الذاتية في زيادة النقد الأجنبي مثل قناة السويس، مجال السياحة، زيادة الصادرات وتحويلات المقيمين بالخارج كما أن عدم الاعتماد علي الصندوق سيقلل من تكلفة الدين الخارجي.

عدم الاعتماد علي الصندوق سيعطي لمصر الفرصة لتقييم مختلف قطاعات الدولة وتحديد الجوانب التي يجب العمل عليها أو تحسينها ومن ثم وضع خطة طويلة الأمد للتطوير اللازم بديلا عن القيام فقط بالإصلاحات المطلوبة من الصندوق وإهمال جوانب أخرى
مهمة.

مثال علي نجاح الدول دون الصندوق هي تركيا التي كانت تعتمد علي صندوق النقد الدولي لمدة طويلة في تسعينيات القرن الماضي ولكن قررت عام 2008عدم تجديد اتفاقيتها مع الصندوق واعتمدت علي مواردها الذاتية في النمو باقتصادها وقد حدث ذلك -بالفعل- فانتعش الاقتصاد التركي والليرة التركية لمدة من الزمن دون اعتمادهم علي الصندوق حتى عام 2015.

ولكن هذا القرار لا يخلو من التحديات فالتحدي الأول الذي سيواجه مصر هو نقص العملة الصعبة والاحتياطي النقدي كما أن سيكون هناك ضغوط علي سعر الصرف والتضخم وصعوبة في جذب الاستثمارات الخارجية لأن الصندوق سيقوم بتخويف المستثمرين من الاستثمار في مصر ومن ثم ستقوم شركات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف لمصر وأخيرا إذا اتخذت مصر قرار الانفصال عن صندوق النقد الدولي يجب عليها أن تستمر في الإصلاحات الهيكلية من ضرائب وأنفاق وكفاءة المؤسسات وأن تزيد من صادراتها والاستثمار الأجنبي وتنشيط السياحة لزيادة العملة الصعبة والعمل علي ضبط التضخم وسعر الصرف والقيام ببرامج لمساعدة الفقراء ولتقوية الحماية الاجتماعية

لماذا أُعيد النظر في قانون الاجراءات الجنائية الجديد؟

لطيفة البارودي - علوم سياسية - الفرقة الثالثة

قد اثار قانون الاجراءات الجنائية الجديد جدلًا واسعًا، بين مؤيد و معارض. فقد اصدره البرلمان في 29 ابريل ثم تم ارسال مشروع القانون للرئيس عبد الفتاح السيسي للتصديق عليه في 26 اغسطس و لكن قرر الرئيس اعادة مشروع القانون للبرلمان لمراجعته مرة اخري و اعادة النظر في بعض مواده.

بصورة عامة، قانون الاجراءات الجنائية هو قانون في غاية الاهمية فهو ينظم و يحدد بشكل تفصيلي خطوات التقاضي التي تتم بداية من التحقيق و القبض علي المتهم الي المحاكمة و الطعن بغرض تحقيق العدالة الجنائية في نهاية الامر. و لأهمية ذلك القانون، قرر البرلمان تحديثه مع ادخال بعض التعديلات لكي يواكب العصر الحالي الذي يظهر فيه انواع جديدة من الجرائم و التي تعد اشهرها الجرائم الالكترونية.

و من اهم النقاط الذي اشتمل عليها قانون الاجراءات الجنائية الجديد هي حماية حقوق المتهم، فعلي سبيل المثال و ليس الحصرقد اشار القانون الي عدم جواز التحقيق مع المتهم دون وجود محامي معه و اذ لم يحضر المحامي، يُعين محامي نيابة عنه تلقائيًا مما يعزز من موقف المتهم للدفاع عن نفسه بوجود محامي له و لكن علي الرغم من ان تلك النقطة لها بُعد ايجابي علي المتهم و لكن قد اكد القانون علي حالات استثنائية تعطي الحق للنيابة للتحقيق مع المتهم حتي و ان لم يكن معه محامي و ذلك يكون في بعض الحالات الطارئة التي تستدعي التحقيق علي الفور، ايضًا قد اكد القانون علي بطلان الاعتراف الذي يتم تحت وسائل التعذيب و قد اشار القانون ايضًا علي تحديد مدة الحبس الاحتياطي مع اعطاء بدائل له مثل المراقبة الالكترونية و ان في ظل ظروف معينة يمكن ان يتم اعطاء تعويض للمتهم مما يضمن حقوق المتهم مع تجنب ان يصبح الحبس الاحتياطي وسيلة تعسفية. و قد اشار ايضًا القانون الي زيادة حماية الشهود مما يمنع وجود اي مخاوف لديهم. و من اهم النقاط التي اشار لها القانون و التي كان بها نوعًا من التناقض هي المتعلقة بحرمة المسكن، حيث اكد القانون علي حرمة المسكن و عدم جواز تفتيش البيوت الا بأمر قضائي و لكنه في نفس الوقت قام بتوسيع بعض صلاحيات النيابة العامة مما يعطي لهم الحق في بعض الحالات بإصدار اوامر تفتيش حتي و ان كانت قبل موافقة القاضي. الي جانب ذلك، قد نص القانون علي بعض الاجراءات التي تسرع من عملية التقاضي و المحاكمة مع اضافة بعض التعديلات علي نظام الطعن بالنقض او الاستئناف. و كما ذكرنا ان رغبة البرلمان هي اصدار قانون يواكب العصر الحالي، فقد اضاف بعض المواد التي تتعلق بالجرائم المستحدثة مثل الجرائم الالكترونية، و ايضًا قد اشار الي ادخال نظام الاعلانات الهاتفية و الالكترونية عن طريق انشاء مركز للاعلانات الهاتفية تابع لوزارة العدل مما يساعد علي تسريع وتيرة الاجراءات الجنائية.

اذًا بصورة عامة نستطيع ان نلاحظ اهم التعديلات و الاضافات التي قد اكد عليها قانون الاجراءات الجنائية الجديد، الذي يهدف في الاساس الي تطوير و تحسين اجراءات التقاضي مع زيادة حقوق المتهمين و في نفس الوقت توسيع بعض صلاحيات النيابة العامة.

و قد لاقي هذا القانون اراء كثيرة بين مؤيدين و معارضين. فنجد ان المعارضين لذلك القانون ينقسموا الي فئتين، الفئة الاولي هي معارضة للقانون لانها تري انه رغم اعطائه حقوق للمتهمين و لكنها تظل غير كافية خصوصًا ان تلك الحقوق الجديدة تقابلها صلاحيات اكبر للنيابة العامة مما يجعل الامر متعارض، و الفئة الثانية المعارضة للقانون تجد انه مع اعطائه حقوق اكثر للمتهمين هذا يقلل من دور النيابة العامة و يضعف من قوتها.

و من المهم الاشارة بالتفصيل الي تلك الفئتين، فيما يخص الفئة الاولي نجد انها تمثل الحقوقيين و كثير من المنظمات الحقوقية المحلية و الدولية، و تلك الفئة تري ان بالرغم من اشارة القانون لحقوق كثيرة للمتهم و لكنها تظل غير كافية مع مقارنتها بصلاحيات النيابة العامة، فنجد كما ذكرنا ان القانون يعطي الحق للنيابة بالتحقيق مع المتهم دون محامي في حالات خاصة و طارئة و تلك النقطة قد لاقت معارضة كبيرة لانها تتعارض مع حقوق المتهم في وجود محامي معه في كافة الاحوال، ايضًا يري الحقوقيين ان مدة الحبس لا تزال طويلة رغم محاولة القانون لإقامة تعديلات علي الحبس الاحتياطي، بالاضافة الي تخوفهم من بعض الصلاحيات الواسعة التي تم اعطائها للنيابة العامة مثل الحق في مراقبة وسائل الاتصال الالكترونية و حسابات وسائل التواصل الاجتماعي مما يهدد الخصوصية و من اهم المنظمات الحقوقية الدولية التي اشارت الي قلقها من تلك الصلاحيات هي منظمة Human Rights Watch .

و من اهم مطالب تلك الفئة المعارضة هي وضوح الصياغة القانونية لأغلب المواد لمنع اي شكل من اشكال الغموض او الالتباس عند تفسير او تطبيق مواد ذلك القانون مما يضمن عدم الاضرار بالمتهم. اذًا تعارض القانون في بعض مواده الخاصة بحقوق المتهم و صلاحيات النيابة العامة، جعلت كثير من الحقوقيين ينتقدوا القانون الي جانب مطالبتهم بزيادة حقوق المتهمين.

اما بالنسبة الي الفئة الثانية التي ايضًا انتقدت القانون، هي في الاغلب تمثل المحافظين الذين يروا ان القانون يعطي حقوق كثيرة للمتهمين بشكل مبالغ فيه حتي و ان كان القانون قد قام بتوسيع بعض صلاحيات النيابة العامة، و لكن تلك الفئة تري ان زيادة حقوق المتهمين بذلك الشكل كما ذكرناه في البداية سوف يعرقل و يضعف من دور النيابة العامة. فعلي سبيل المثال يري بعضهم ان بدائل الحبس الاحتياطي قد تؤدي لخروج متهمين خطرين بسهولة مما يهدد الامن و الاستقرار، يروا ايضًا ان اهمية حضور المحامي قد تعطل من عملية التحقيق، و تلك الفئة المعارضة تري ايضًا ان تلك الحقوق المبالغ فيها للمتهم قد قللت من دور و شأن القاضي في العديد من الاجراءات، فعلي سبيل المثال يروا ان الحالات الاستثنائية التي يحق للقاضي التحقيق فيها مع المتهم حتي و ان لم يكن لديه محامي هي حالات ضئيلة جدًا و مقيدة للقاضي. و بالتالي تلك الفئة المعارضة تري ان القانون قد اعطي حماية للمتهم اكثر من اللازم .

و فيما يخص مؤيدي ذلك القانون رغم انهم اقلية من حيث العدد مقارنة بمعارضي القانون، و لكن بشكل عام، مؤيدي القانون يروا انه من ناحية قد اعطي حقوق للمتهم مما يضمن حمايته و في نفس الوقت توسيع صلاحيات النيابة العامة تجعل هناك توازن في الامر، فنجد من ناحية حقوق اكثر للمتهم و صلاحيات اوسع للنيابة العامة مما يحافظ علي التوازن بين الجانبين، مما يجنبنا نقطتين في غاية الاهمية من وجهة نظر المؤيدين و هي ان النيابة العامة لن تطغي او تأتي علي حساب المتهم بشكل تعسفي لانه لديه حقوق تحميه، و في نفس الوقت الحقوق التي تحمي المتهم لن تعرقل عمل النيابة العامة لانه اصبح لديها صلاحيات اوسع، مما يحقق في النهاية العدالة المرجوة من وجهة نظر مؤيدي القانون. بالاضافة الي ذلك، يري مؤيدوا القانون اهميته في انه

يواكب التطور الذي يحدث في العصر الحالي مما يتيح للنيابة و القضاء القدرة علي التعامل مع التطورات القانونية و التكنولوجية بشكل افضل.

اذًا من الواضح بعد النظر الي اراء مؤيدي و معارضي هذا القانون، نجد انه هو يمثل قانون جدلي لان كل شخص ينظر اليه من منظوره الخاص، فالبعض يري ان حقوق المتهمين مازالت ضئيلة و يجب اضافة حقوق اخري و البعض الاخر يري ان القانون قد بالغ في اعطاء حقوق للمتهمين مما يقلل من دور النيابة و هناك اخرين يروا ان القانون حقق توازن بين حقوق المتهمين و صلاحيات النيابة العامة. وتلك الاراء شديدة التباين توضح مدي اختلاف الاشخاص في وجهات النظر و ذلك يعود لاختلافهم في الوعي السياسي و الخبرة القانونية و بالتأكيد اختلافهم في المنظور الذي ينظرون به الي القانون.

فمؤيدي القانون هم اشخاص يبحثون عن التوازن و يجدونه من وجهة نظرهم الخاصة يتحقق في اطار ذلك القانون الذي يوازن بين حقوق المتهم و سرعة التقاضي، و الحقوقيين بسبب انشغالهم الدائم بحقوق الانسان يسعون دائمًا لزيادة و ضمان حقوق الانسان بقدر المستطاع في كافة المجالات، اما عن المحافظين فهم يميلون بشكل كبير للامن و الاستقرار مما يجعلهم في حالة من القلق عند زيادة حقوق المتهمين و الذي يكون من بينهم اشخاص ذات خطورة علي المجتمع مما يعرقل سير العدالة الجنائية عند زيادة حقوق المتهمين.

و نظرًا لذلك الجدل الواسع الذي اثاره قانون الاجراءات الجنائية الجديد، قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي اعادة مشروع القانون الي البرلمان لاعادة النظر فيه و مراجعة مواده، خصوصًا المواد التي اثارت الجدل.

و من بين اهم المواد التي اعترض عليها فخامة الرئيس و طالب بإعادة النظر فيها هي المادة رقم 48 التي اشارت انه في بعض الحالات العاجلة او الخطر يحق للنيابة اتخاذ اجراءات سريعة، فقد طالب هنا الرئيس بتوضيح اكثر للوضع الخطر و متي تكون الحالات استثنائية مما يضمن عدم اساءة استخدام تلك المادة، و ايضًا المادة 105 التي اعطت الحق في التحقيق دون وجود محامي في بعض الحالات الاستثنائية، هنا طالب الرئيس بتوضيح اكثر لتلك الحالات لمنع اي غموض او لَبس. و فيما يخص المادة 112 التي تتعلق بوجود حد اقصي لمدة ايداع المتهم في الحجز اذا لم يحضر محاميه، المشكلة في تلك المادة انها لم تحدد تحديد صارم للمدة مما قد يؤخر التحقيقات و لذلك قد طالب الرئيس بتحديد تلك المدة، و نجد ايضًا المادة 114 المتعلقة ببدائل الحبس الاحتياطي قد اشار الرئيس فيها الي اهمية توضيح الضوابط و المعايير التي يتم علي اساسها تطبيق تلك البدائل لانها مازالت غامضة. اذًا بصورة عامة نلاحظ ان فخامة الرئيس قد طالب بزيادة الضمانات المقررة لحقوق المتهم، مع تأكيده علي اهمية ازالة اي غموض قد يؤدي لتعدد التفسيرات او يعرقل التنفيذ علي ارض الواقع، و بالاضافة لذلك اشار الرئيس الي اهمية اتاحة الوقت للوزارات و الجهات المعنية لتنفيذ الاليات الجديدة مع الإلمام بكافة احكام ذلك القانون مما يؤدي لتطبيق دقيق لكافة مواد ذلك القانون و بالتالي ضمان العدالة الجنائية.

و علي الرغم من الاعتراضات التي اشار اليها فخامة الرئيس و لكنه ايضًا قد اشار ان ذلك القانون قد استحدث نقاط عديدة في غاية الاهمية مثل التعويض المادي في الحبس الاحتياطي وفقًا لحالات محددة ، و امكانية المحاكمة عن بُعد ، و اجراءات حماية الشهود، و اجراءات التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

و من خلال تحليل ما قام به فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، نجد انه في النهاية قد جمع بين اراء مؤيدي و معارضي ذلك القانون، فمن ناحية قد وجه الرئيس عدة اعتراضات علي بعض المواد التي تحتاج للمراجعة مع مطالبته بإزالة اي غموض في مواد القانون و من ناحية اخري قد اثني جهود البرلمان المبذولة لتحديث ذلك القانون لكي يواكب العصر الحالي.

اذًا نستطيع ان نتستنتج ان ما قام به الرئيس من اعتراضات علي بعض المواد و اثنائه علي مواد اخري هو ترجمة لاصوات مؤيدي و معارضي القانون الي قرارات رئاسية ملموسة علي ارض الواقع، فإعتراضات الرئيس علي بعض المواد تشير الي استاجابته و تفهمه لوجهة نظر الحقوقيين و بشكل خاص المنظمات الدولية لحقوق الانسان مع استجاباته للمحافظين ايضًا، اما اثناؤه علي مواد اخري يعكس ذلك قبولًا لوجهة نظر المؤيدين للقانون. و بالتالي ما قام به الرئيس يمثل خطوة في غاية الاهمية سعيًا للوصول لقانون اجراءات جنائية جديد مقبول من كافة الاطراف، حيث يكون قانون واضح و خالي من الغموض، محققًا توازن بين حقوق المتهمين و دور النيابة العامة مما يضمن فعالية التحقيقات و العدالة الجنائية. و في النهاية نأمل ان يتوصل البرلمان لقانون اجراءات جنائية جديد يحقق تلك السمات الهامة التي ذكرناها لضمان افضل صورة للعدالة الجنائية في مصر.

ما وراء الموجة الغربية للاعتراف بالدولة الفلسطينية: صحوة متأخرة أم متعمدة؟

ملك حسام عيسى - علوم سياسية- الفرقة الرابعة

كما ندرس في العلوم السياسية، تتكون الدولة من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي الأرض والشعب والسيادة. دون أن ننسى بالضرورة البعد الرابع الذي لا يقل أهمية عن الأبعاد الثلاثة الأخرى، وهو الاعتراف من قبل القوى العظمى، ولا سيما الغربية. في مواجهة المفهوم النظري، يطرح مصطلح "دولة" تساؤلات حقيقية اليوم، خاصة إذا ما استندنا إلى الحالة الفلسطينية.

في البداية، يجب أن نتساءل عن سبب هذا التحول المفاجئ. ما الذي دفع عشر من قوى عظمى العالم إلى تأكيد اعترافها؟ و في ذلك الوقت تحديدًا؟
أن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ من خلال دعم السلام وحماية حقوق الإنسان غير الغربية هو أمر نادر الحدوث في ساحة مجلس الجمعية العامة بالأمم المتحدة. بصرف النظر عن الموجات الثورية داخل المجتمع المدني الفرنسي، أعربت الدولة الفرنسية، تحت رئاسة إيمانويل ماكرون وبجانب المملكة العربية السعودية ، عن اعترافها بفلسطين كدولة مستقلة، بحدود مستقلة عن الهيمنة الإسرائيلية، خلال مؤتمر"حل النزاع " يوم الاثنين ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥. وقد اعترفت فرنسا، مثلها مثل المملكة المتحدة والبرتغال وأستراليا وكندا وخمس دول غربية أخرى، بالدولة الفلسطينية بشكل واضح. وهذا يعني أنهم أصبحوا مؤيدين تمامًا للقضية الفلسطينية، ومعارضين لقمع السكان الأصليين، ومعارضين للاعتداءات المنتظمة على المدنيين، ومؤيدين للاستقلال التام. لكننا لا نحصل دائمًا على ما نريد - هكذا تفكر هذه البلدان تجاه البلدان الأقل قوة: لا يجب الحصول على كل شيء. لهذا السبب قد ينظر البعض إلى هذا الاعتراف على أنه عمل من أعمال التعاطف مع المدنيين الذين يقتلون كل دقيقة، ومن الإحباط من العنف المانوي للحكومة الإسرائيلية وسياستها الهيمنية البغيضة. في الواقع، يرون أن هذا مجرد عمل يمثل حسن النية لأن فلسطين، في الحقيقة، فقدت معظم أراضيها - وهي أحد المكونات الأساسية لأي دولة، بل وأهم من لقب "الاعتراف" الفخري. وفي المقابل، يرى آخرون ذلك على أنه رفض جماعي لأن يكونوا خرفاناً تتبع الولايات المتحدة، ليتم استغلالهم ببساطة من قبل القوة التي تحاول دفع الجميع إلى العمل لصالح أهدافها

إذا دخلنا في حالة حرب باردة، مع تحالفات ربما تكون تكون مختلفة عن السابق، لكان على العالم أن يتوزع بشكل مختلف، منتقلاً من عالم أحادي القطب أو ثنائي القطب إلى عالم أكثر تبايناً.

السؤال الحقيقي الذي يجب طرحه هو: هل الدول التي اعترفت مؤخراً بفلسطين مستعدة للدفاع عن حدودها ؟

الأنانية. هذه الطريقة الأخيرة في تحليل الوضع تتوافق مع ما حدث في عام ٢٠٠٣ عندما رفضت فرنسا أن تحذو حذو الولايات المتحدة في حملتها العسكرية على العراق. وهذا يجعلنا نلاحظ تجاوز الولايات المتحدة للحدود.

لا ينبغي أن ننشغل بمشهد الاعتراف. من ناحية أخرى، مع إنشاء السفارة الفلسطينية في لندن، خطوة جديدة يمثل نقطة تحول جديدة بالنسبة لدولة فلسطين، لكن ذلك لا يمحو دورها في إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين، ولا سيما بإعلان بلفور عام ١٩١٧.

ومع ذلك، فإن هذا لا يمنعنا من المضي قدماً لفهم الوضع الذي يشبه إلى حد ما حرباً جديدة بالوكالة، والتي تدور الآن دبلوماسياً على أرض فلسطين، وتهدف في جوهرها إلى مواجهة قوى متعددة، لا سيما مع ظهور إعادة تشكيل جديدة للمصالح والقوى والتحالفات: الدول العشر الجديدة التي تعترف بدولة فلسطين مع جميع الأعضاء السابقين المؤيدين مقابل خصمين كبيرين – الولايات المتحدة وإسرائيل.

من طوكيو الى باريس فكاتماندو: سقوط ثلاث حكومات في شهر واحد

تقى صلاح - الفرقة الثالثة- علوم سياسية

ينقسم عالمنا اليوم – بناءً على معايير عدة من بينها الديموقراطية والتنمية الاقتصادية – إلى تصنيفات مختلفة، من ضمنها دول الجنوب العالمي والشمال العالمي، دول العالم الثالث والعالم الأول، وأشهر تلك التصنيفات الدول المتقدمة والدول النامية. وعلى الرغم من كمّ الاختلافات الموجودة بين الدول في كل تصنيف من تلك التصنيفات، إلا أنه من الممكن أن تتعرض تلك الدول، باختلاف تصنيفاتها، لأحداث متشابهة ليست عالمية فحسب ولكنها ذات طابع محلي. وهذا بالفعل ما حدث في بداية شهر سبتمبر، حيث سقطت حكومات ثلاث دول تتباين فيما بينها بشكل كبير على أصعدة عدة، وهي اليابان وفرنسا ونيبال.

وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي أدت إلى سقوط الحكومة في كلٍّ منها، وتباين الطريقة التي سقطت بها الحكومة، ولكن هذا التوازي المثير يطرح تساؤلات حول ما إذا كان ذلك مجرد صدفة عابرة أم انعكاسًا لأزمة أوسع في شرعية الحكومات وقدرتها على الاستجابة للتحديات. فبين برلمان باريس الغاضب، وشوارع كاتماندو المشتعلة، وكواليس طوكيو السياسية المترقبة، يتشكل مشهد عالمي يعكس اضطرابًا في السلطة السياسية حتى في أكثر النظم رسوخًا، وهو ما يثير في الذهن سؤالًا خاصًا بالدلالة السياسية الممكنة لذلك الحدث.

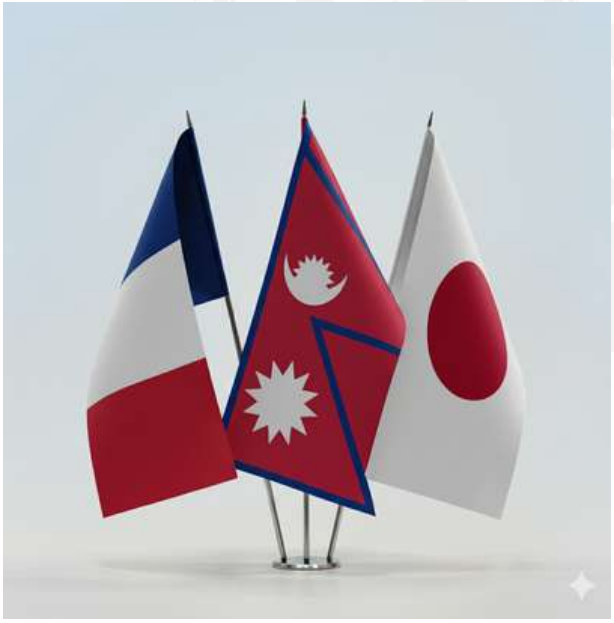

كانت اليابان في مطلع هذه الحكومات، وأولى الدول الثلاث التي عصف بها هذا التيار، وذلك في السابع من سبتمبر، حيث تنحى رئيس الوزراء شيغيرو إيشيبا عن منصبه نتيجة للضغط الواقع عليه من حزبه (الليبرالي الديموقراطي)، وبسبب المطالبات المتزايدة التي ترغب في تقديم استقالته. وكان السبب في ذلك هو نتيجة انتخابات مجلس المستشارين التي انعقدت في يوليو الماضي. أظهرت تلك النتائج تراجعًا ملحوظًا في الأصوات التي حصل عليها الحزب الليبرالي الديموقراطي، مما أفقده الأغلبية حتى بعد تشكيله ائتلافًا مع حزب كوميتو، وهو الائتلاف الذي كان يحكم قبل الانتخابات. وبهذا فقد الحزب الليبرالي الديموقراطي الأغلبية لأول مرة منذ تأسيسه في 1955 في كلا المجلسين، بجانب كونها أسوأ نكسة منذ 15 عامًا. هذا جعل إيشيبا يواجه ضغوطًا كثيرة من أعضاء حزبه، وهو ما زاد من صعوبة بقائه في السلطة، خاصة بعدما أصبح يحتاج إلى دعم المعارضة لتمرير تشريعات.

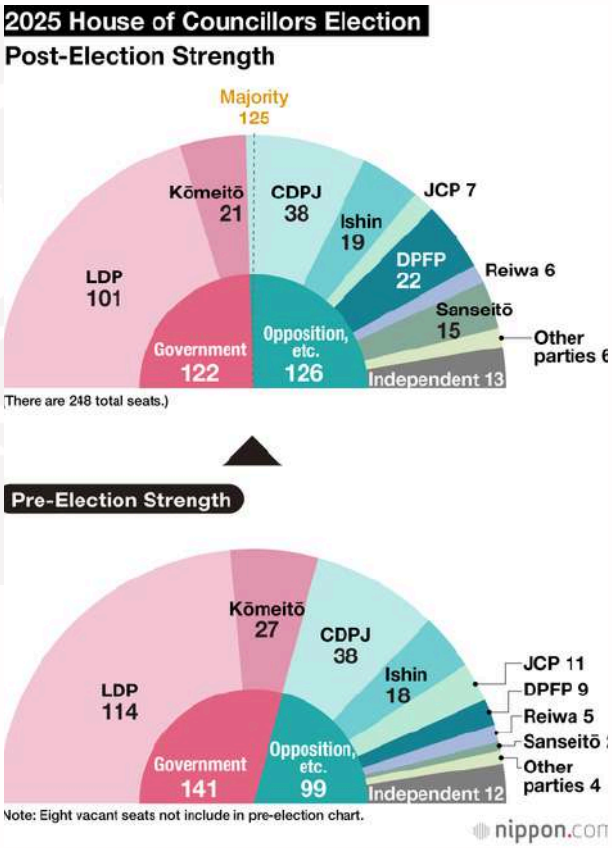

وقد جاء هذا التنحي بعد أقل من عام على توليه قيادة حزبه، وقبل يوم من اجتماعه مع حزبه لمناقشة إجراء انتخابات مبكرة، والتي يعدّ الموافقة عليها بمثابة سحب الثقة منه، ولعل هذا ما جعله يتخذ خطوة استباقية ويقوم بالتنحي حتى يحسن من موقفه. ويجدر بالذكر أن ما كان يلقاه إيشيبا من معارضة كان بالأساس من التكتلات الحزبية المختلفة، وليس من الشعب، حيث – وفقًا لاستطلاع للرأي أُجري لحساب صحيفة ماينيشي لوحظ أن 33% من اليابانيين يدعمونه، بزيادة أربع نقاط، وهو ما يظهر تقدمًا في الشعبية التي يحظى بها، حيث كانت هذه أول مرة يتخطى التأييد له نسبة 30%. وكان السبب في ذلك الارتفاع هو الاتفاق التجاري الذي أبرمه مع الولايات المتحدة في أواخر يوليو – بعد يومين من الانتخابات اليابانية – والذي خفّض الرسوم الجمركية الأميركية على المنتجات اليابانية من 25% إلى 15%. هذا يمكن أن يُفسَّر على أن الأحزاب تخلت عن واحدة من مهامها الأساسية، وهي التعبير عن إرادة الشعب وصون مصالحه، وذلك حدث بسبب إيثار الأحزاب مصالحها ومكانتها على حساب مصلحة الشعب والدولة بأسرها، حيث عرّضت الدولة لاضطراب لأسباب – من وجهة نظري – تنافسية بالأساس.

حكومة اليابان لم تلقَ معارضة شعبية، وعلى الرغم من ذلك سقطت. وذلك نقيض ما حدث في نيبال في الثامن من سبتمبر، حيث سقطت الحكومة نتيجة للمظاهرات الشعبية التي قام بها جيل Z. السبب المباشر الذي أدى إلى اندلاع هذه المظاهرات كان – في الحقيقة، من وجهة نظري – القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث عانى الشعب من مشاكل عدة، وكان القرار المتخذ بمثابة المحرك للثورة والتمرد.

هذا القرار هو حظر الحكومة النيبالية لعدد من منصات التواصل الاجتماعي – لم يكن تيك توك من بينهم نظرًا لكونه مسجلًا، وهو ما ساعد الشباب في حشد قواهم – بحجة أنها لم تُسجَّل وفق قوانين جديدة تنظّم عمل هذه المنصات. ولكن في الواقع كانت تلك المنصات بمثابة الوسائل الأساسية التي تمكّن الشباب من التعبير عن آرائهم، وإظهار معارضتهم للحكومة وتعبيراتهم المتمردة، وهو ما جعلهم يشعرون بالغضب من إغلاقها، لأنه كان بمثابة سلب هذا الحق منهم.

ولكن في نفس الوقت أقدمت الحكومة على هذا القرار لأنها ترغب في إسكات أصواتهم لتتجنب إحداث اضطرابات، ولكن ما كانت تتلاشاه وقعت فيه، حيث تسبب هذا القرار في احتقان الشعب بالغضب، خاصة وأنه كان يعاني بالفعل من مشكلات تتمثل في الفوضى والفساد والبطالة وسوء الأحوال المعيشية، بالإضافة إلى المحسوبية، حيث ظهر على منصات التواصل الاجتماعي اتجاه "تريند" يقارن فيه الشباب من عامة الناس أوضاعهم بأوضاع أبناء المسؤولين، في إطار ما يعرف بـ "nepo-kids"، ما جعل المسؤولين يشعرون بالغضب.

والذي زاد من عمق الأزمة هو الطريقة التي قابلت بها الحكومة تلك المظاهرات، فبدلًا من أن تمتصها وتحاول تهدئة الوضع العام، اتخذت إجراءات عنيفة، حيث استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز والرصاص المطاطي وأحيانًا الرصاص الحي، مما أسفر عن قتلى وعدد كبير من المصابين. هذا العنف زاد من شدة الاحتجاجات والغضب من الحكومة. أسفر ذلك عن استقالة حكومة كاي بي شارما أولي، مع أنه كان من الممكن تجنب ذلك من خلال اتباع نهج أكثر شمولًا وتشاركية. وتم تعيين سوشيلا كاركي -رئيسة سابقة للمحكمة العليا- كرئيسة وزراء مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، وبذلك تكون أول امرأة تشغل منصب رئيس الوزراء في تاريخ البلاد، إلى جانب حل البرلمان وإعادة انتخابه في 5 مارس 2026. كان هذا الحدث من ضمن سلسلة مظاهرات واحتجاجات ضربت جنوب آسيا، لتصبح خلال ثلاث سنوات ثالث دولة في جنوب آسيا يضربها تيار الاحتجاجات الشعبية سبقتها في ذلك الوضع المأزوم سريلانكا وبنجلاديش.

لم تَسلم الحكومة في فرنسا من إثارة السخط الشعبي كذلك، حيث شكّل الشعب الفرنسي حركة احتجاجية تُعرف بـ "لنغلق كل شيء"، ولكن ليس لأسباب قمعية كما الحال في نيبال، ولكن لأسباب اقتصادية بالأساس.

وفي نفس اليوم، الثامن من سبتمبر، قام البرلمان بسحب الثقة من رئيس الوزراء فرانسوا بايرو نتيجة 194 صوتًا مقابل 364. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الخامسة التي يصوّت البرلمان بأغلبية لقرار سحب الثقة من رئيس الوزراء، وهو الذي بقي في منصبه مدة 9 أشهر فقط، وبهذا أصبح ثالث رئيس وزراء يغادر الحكومة الفرنسية خلال عام واحد. ومن ثم تحتم على إيمانويل ماكرون مهمة اختيار خامس رئيس وزراء خلال 3 سنوات.

كان السبب في سحب الثقة ومعارضة البرلمان له هو سياساته التقشفية التي اتبعها في محاولة منه لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها فرنسا منذ عدة سنوات، إلى جانب عبء عجز الموازنة والدين العام المتزايد. ولكن ما جعل الحكومة تسقط بالأساس ليست السياسة التقشفية المتبعة، التي كانت علاجية بالأساس، وإنما الأزمة الاقتصادية التي كان لماكرون دور فيها بشكل كبير نتيجة لسياسات دولة الرفاه أو ما عُرف بالسياسات "الماكرونية" التي اتبعها في ولايته الأولى، بجانب قيامه بحل البرلمان بعد أن وجد نتيجة الانتخابات لا تدعم الحزب الحاكم، ما جعل الإعادة تسفر عن غياب الأغلبية عن كافة القوى الحزبية الموجودة بالبرلمان، وهو ما يؤثر على أداء الحكومة وكفاءة رئيس الوزراء.

بعد ما تم استعراض ما جرى في كل دولة على حدة، يُلاحظ أن في كل من فرنسا ونيبال كانت للإرادة الشعبية قوة في إسقاط الحكومة، وكذلك لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا في حشد الشعب، حيث أُطلقت دعوات للتظاهر منذ يوليو الماضي على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن قدم رئيس الوزراء فرانسوا بايرو مشروع القانون حول الميزانية لعام 2026.

ولكن يختلف ما قام به البرلمان في فرنسا عما قامت به الأحزاب في اليابان، حيث كان الأول معبرًا عن إرادة الشعب ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، بعكس اليابان التي قامت فيها الأحزاب بإعلاء مصالحها الخاصة على حساب مصلحة الشعب.

من ناحية أخرى، أثير في ذهني مفارقة بين ما حدث في هذا الشهر وما حدث في ثورات الربيع العربي، حيث تشابهت الدول العربية في آلية إسقاط حكوماتهم وتأثروا ببعضهم بشكل واضح، بينما تباينت بشكل كبير الطرق التي سقطت بها حكومات الدول الثلاث، وكذلك اختلاف السياق في كلٍّ منها. ولكن رغم تعدد صور إسقاط الحكومة، تبقى الأسباب تتوحد في جوهرها وتلتقي في نقطة ما. وأخيرًا تثير هذه الموجة التي تعصف بحكومات العالم سؤالًا، وهو: "ما الحكومة القادمة؟"

- الاستثمار في التعدين الأخضر
كيف تُحوّل مصر صحراءها إلى منجم ذهب رقمي؟

مريم أشرف عزام

لا شك أن صناعة التعدين أحد القطاعات الأكثر إستهلاكًا للطاقة بل وتأثيرًا على البيئة ،
و تبرز مصر كدولة تمتلك إمكانات هائلة لتحويل صحرائها إلي مركز عالمي للتعدين المستدام والذي سيبرز تأثيراً واضحاً لكافة قطاعات وأنشطة الدولة وتفاعلاتها مع باقي الدول.
وإذا أمعنا النظر للإمكانات الطبيعية والاقتصادية لمصرمن حيث الثروات المعدنية سنجد أن وفي النصف الأول من2025 فقط كانت إنتاجية منجم السكري وحده 246 ألف أونصة ذهب بزيادة 9% عن العام السابق .
كما تم في الأنة الأخيرة بعض الاكتشافات الحديثة عن وجود احتياطيات تصل إلى 300 ألف أونصة ذهب في منطقة "آفاق" بالصحراء الشرقية.
وتخطط مصرالأن لرفع إنتاجها من الذهب إلى 6 أطنان خلال 5 سنوات، عبر شراكات مع شركات عالمية مثل "باريك جولد" الكندية و"أنجلو جولد أشانتي".

أما بالنسبة للطاقة المتجددة ، فمصر تمتلك أحد أكبر إمكانات الطاقة الشمسية في العالم، خاصة في الصحراء الغربية، والتي إستطاعت بها توليد 90% من الكهرباء من خلال مصادر متجددة بحلول 2050

وكذلك "مشروع بنبان" للطاقة الشمسية والذي يُعد أحد أكبر المشاريع عالميًا، فمن الممكن توسيعه أكثر لدعم عمليات التعدين.
وعلي صدي كل ما سبق واجهت مصر العديد من التحديات وأبرزها :
الاستهلاك المائي , حيث أن التعدين يتطلب كميات كبيرة من المياه للتبريد، وهي بلا شك تعد مشكلة جلاء التحذيرمسبقاً للإقتراب من الشح المائي.
وكذلك توافرالبنية التحتية , فمصرمازالت بحاجة إلى استثمارات في شبكات الطرق والطاقة والنقل لربط المناجم النائية بالمراكز الحضرية.

وبالتالي إذا تم النظر لإستخدام التقنيات الموفرة للمياه مثل أنظمة التبريد المغلقة وإعادة تدوير المياه قد يساهم لحل بعض المشاكل الخاصة بها .
والتطلع نحو الشراكات الدولية بالتعاون مع دول مثل السويد وأستراليا وذلك لنقل التقنيات الخضراء.
والعمل علي إنشاء مصافٍ محلية مثل "المصفاة المصرية للذهب" والتي ستوفر مليارات الدولارات وإنهاء اعتماد مصر على التكرير الخارجي.

والتطلع للنماذج الناجحة والتي من أبرزها " دولة

السويد " , حيث قللت انبعاثات الكربون بنسبة فارقة وصلت ل 90% فقط بإستخدام الطاقة المتجددة.
وكذلك موريتانيا والتي إستهدفت مضاعفة إنتاج الحديد إلى 45 مليون طن سنويًا بإستخدام الطاقة النظيفة، وتطوير الهيدروجين الأخضر لدعم الصناعة.
ولا سيما جنوب إفريقيا التي واجهت تحديات التعدين غير القانوني، ولكنها تتبنى نماذج مثل "المجمعات الصناعية" لدمج العمالة غير الرسمية.

وأشارت رؤية مصر2030 أنها تسعي إلى رفع مساهمة التعدين في الناتج المحلي إلى 5-6%، وجعل البلاد مركزًا إقليميًا للذهب والمعادن.
وكذلك إنشاء منصة رقمية للإستكشاف وإجراء مسح جوي شامل للمناطق التعدينية.
وفي النهاية , نوصي بزيادة الإنشاءات لمجمعات التعدين الخضراء -مثل مجمع "دهميت" في أسوان- الذي يعمل بالطاقة الشمسية ويستوعب العمالة غير الرسمية.
والعمل علي جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز ضريبية للمشاريع الخضراء -كما فعلت موريتانيا-.
وكذلك تعزيز الشفافية بتطبيق معايير المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية لمكافحة الفساد.(EITI)
محاولة إستغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتعقب سلسلة الإنتاج ومنع التهريب

وأخيراً ،علينا النظر للحقيقة الصامدة بأن مصر كانت ومازالت تمتلك كل المقومات لتصبح قوة عالمية في التعدين الأخضر: ثروات معدنية هائلة، طاقة متجددة وفيرة ,
وأن استراتيجيات النجاح تتطلب تنسيقًا بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع الدولي لتحويل الصحراء إلى "منجم ذهب رقمي" مستدام.